

# النضار

الثلاثاء 06 أيلول 2011 - السنة 78 - العدد 24498

## تأليف لجنة لإعداد مشروع تنظيمي لشهادات ومستويات التمريض غياب التصنيف الوظيفي بين شهادتي الإجازة التقنية والامتياز الفني

ترأس وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حسان دياب اجتماعاً خصص لتنظيم مهنة التمريض ضم نقيبة الممرضين والممرضات كلير زبليط، في حضور المدير العام للتعليم المهني والتقني أحمد دياب، المدير العام للتعليم العالي الدكتور أحمد الجمال ومستشاري الوزير الدكتور مازن الخطيب، الدكتور صبحي أبو شاهين، الدكتور غسان شكرون والمستشار الاعلامي البير شمعون، وتم طرح موضوع شهادات التعليم المهني والتعليم العالي المتعلقة بالتمريض ومشاريع القوانين السابقة التي تمت مناقشتها في مجلس النواب، ورأي الوزارة ودرس حاجات سوق العمل المتزايدة لهذا التخصص.

وتحدث الوزير عن موضوع ضمان جودة شهادات المتخرجين وعن عمل اللجنة المولجة بهذا الامر، موضحاً ان تقرير اللجنة متوقع صدوره آخر الشهر الجاري، ويشمل التعليم المهني وشهاداته ومناهجه، لافتاً الى الحاجة الكبيرة الى المتخرجين في التمريض، ومشيراً الى الدور الكبير للتعليم المهني، كاشفاً عن العمل القائم راهنا على هذا الامر في المديرية العامة للمهني، ومعتبراً ان موضوع التجسير اي فتح المسارات بين المهني والجامعي فكرة جيدة.

وشرحت النقيبة التعاون مع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني والذي شمل المعايير والشهادات، كاشفة ان بين شهادة الاجازة التقنية وشهادة الامتياز الفني لا يوجد اي توصيف وظيفي او قيمة مضافة من دون فرق في المضمون او في الخدمة السريرية.

وتحدث المجتمعون عن البحث في قانون جديد يلحظ كل التطورات والمشكلات ويضع لها الحلول. لافتين الى دقة امتحانات الكولوكيوم التي تضبط المستوى. وقرر الوزير دياب تشكيل لجنة مشتركة من جميع المعنيين تضم اضافة الى وزارتي التربية والصحة ونقابة الممرضين ونقابة المستشفيات وكلية الصحة في الجامعة اللبنانية... وكلف الوزير ادارته مخاطبة القطاعات المعنية رسمياً واعطاها مهلة شهر من العمل لاصدار تقرير مفصل عن متطلبات المهنة على مختلف مستوياتها وتأطير هذه المعلومات ضمن الشهادات والتوصيف الوظيفي. ودعا اللجنة الى وضع نصوص مرنة تسمح لاصحاب هذه المهنة بتطوير انفسهم ضمن المعايير العلمية والاكاديمية.

وزير التربية بحث في اجتماع إداري  
التحضيرات لبدء العام الدراسي

ترأس وزير التربية والتعليم العالي البروفسور حسان دياب اجتماعا تربويا إداريا موسعا للبحث في آخر التحضيرات لبدء العام الدراسي، في حضور المدير العام للتربية فادي برك، مدير التعليم الثانوي محي الدين كشلي، مدير التعليم الابتدائي جورج داود، مدير الإدارة المشتركة خليل أرزوني، مدير الإرشاد والتوجيه جان حايك، رئيس مصلحة التعليم الخاص عماد الأشقر ورؤساء المناطق التربوية في المحافظات.

وشدد دياب على استباق الأمور قبيل بدء العام الدراسي لكي لا تتلاشى الثقة بالمدرسة الرسمية، مؤكدا على توجيهاته بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب مهما بلغت الضغوط، خصوصا في إدارات المدارس المقصرة أو المتأخرة الأداء.

وتطرق المجتمعون إلى موضوع المتعاقدين الجدد في حال لم يتوافر معلم الملاك، وعرضوا موضوع المواد الإجرائية وضرورة استكمال عملية استقطاب أساتذة هذه المواد بالتعاقد بحسب الاعتمادات المتوافرة. كذلك طرح برنامج الأساتذة الذين سيبدأ إعدادهم في كلية التربية للحلقة الثالثة الأساسية وترتيب دواهم في المدارس، لا سيما وأن بدء العام الدراسي في المدارس الرسمية تم تحديده في 19 أيلول الحالي وقد باشرت المدارس تسجيل تلامذتها.

وتم التذكير بالتعاميم السنوية التي تصدرها الوزارة لترتيب بدء العام الدراسي، وكلف وزير التربية الإدارة وضع روزنامة كاملة للعام الدراسي تلحظ أيام التدريس والعطلات المدرسية والرسمية والامتحانات الفصلية والرسمية، وتقرر إنجاز هذه الروزنامة في خلال أسبوع مع تحديد مواعيد الامتحانات الرسمية.

وعرض رؤساء المناطق موضوع سداد مستحقات الصناديق، وأشار دياب إلى أن الحوالات أصبحت في المالية، وكلف الإدارة متابعة صرف الحوالات وتسريع وصول الأموال إلى المدارس، لتسكير حسابات العام الماضي المتأخرة. وكذلك تحضير اعتمادات العام الدراسي الحالي لكي لا يتكرر التأخير. وطرح المجتمعون موضوع المحروقات في المدارس الجبلية، وموضوع فتح المدارس الجديدة التي تتسلمها الوزارة من المتعهدين وتأمين التجهيزات وبدء التسجيل فيها مع تأمين الهيئة التعليمية والإدارية لها.

التحسب للحاجات

ودعا دياب المجتمعين إلى التحسب للحاجات قبل حدوثها وقبل بدء العام الدراسي، وعند حدوث فوارق أو إستثناءات تتم معالجتها وذلك من أجل كسب الوقت، وطلب إنهاء المناقشات وتأمين التجهيزات بأقصى سرعة.

واطلع على برنامج ترميم 38 مدرسة ضمن مشروع دراستي، وأعطى التوجيهات لملاءمة مواعيد إنهاء الترميم مع مواعيد الدراسة في حال تداخل الترميم مع بداية العام الدراسي. وعن طلبات فتح المدارس التي كانت مغلقة سابقا، رأى دياب ضرورة مراقبة أعداد التلامذة المسجلين قبل اتخاذ القرار النهائي. أما المدارس الواقعة في مناطق نائية وليس لها بديل قريب فإن وجودها يتعلق بتأمين حاجة ملحة تحقق الإنماء المتوازن.

كذلك تم طرح موضوع سداد بدل النقل لتلامذة المدارس المتعثرة التي تم قفلها، ونقل تلامذتها إلى مدارس قريبة.

واطلع على تقرير أولي عن تأثير زيادة الرواتب لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة والمدارس المجانية في حال دفع الأربع درجات والنصف، مما يتسبب برفع الأقساط، وتقرر دراسته تفصيلا في إجتماع مقبل.

ثم طرح موضوع رفق مديرية الإرشاد والتوجيه في الوزارة بالأساتذة ليكون هذا الجهاز العين التربوية الساهرة على أداء الأساتذة، لا سيما وأن الطلبات بلغت 290 طلبا والحاجة هي أكبر من ذلك لكنها حاجة نوعية. ودعا دياب إلى فرز الطلبات والتنبه لكي لا يتسبب ذلك بفرغ في المدارس.

## مهنة التمريض

وترأس وزير التربية اجتماعا مخصصا لتنظيم مهنة التمريض ضم نقابة الممرضين والممرضات كليز زبليط، في حضور المدير العام للتعليم المهني والتقني أحمد دياب، المدير العام للتعليم العالي الدكتور أحمد الجمال ومستشاري الوزير الدكتور مازن الخطيب، الدكتور صبحي أبو شاهين، الدكتور غسان شكرون والمستشار الإعلامي ألبير شمعون، وتم طرح موضوع شهادات التعليم المهني والتعليم العالي المتعلقة بالتمريض ومشاريع القوانين السابقة التي تمت مناقشتها في مجلس النواب، ورأي الوزارة ودرس حاجات سوق العمل المتزايدة لهذا الاختصاص.

وتحدث دياب عن موضوع ضمان جودة شهادات الخريجين وعن عمل اللجنة المولجة بهذا الأمر، موضحا أن تقرير اللجنة متوقع صدوره آخر الشهر، وهو يشمل التعليم المهني وشهاداته ومناهجه، لافتا إلى الحاجة الكبيرة إلى الخريجين في التمريض، مشيرا إلى الدور الكبير للتعليم المهني، كاشفا عن العمل القائم راهنا على هذا الأمر في المديرية العامة للمهني، معتبرا أن موضوع التجسير أي فتح المسارات بين المهني والجامعي فكرة جيدة، لافتا إلى أن 3000 خريج في هذا المجال استقطبهم سوق العمل في خلال عشر سنوات وهناك حاجة ملحة ومستمرة للممرضين.

وتحدث المجتمعون عن البحث في قانون جديد يلحظ كل التطورات والمشاكل ويضع لها الحلول، لافتين إلى دقة امتحانات الكولوكيوم التي تضبط المستوى.

وقرر وزير التربية تشكيل لجنة مشتركة من جميع المعنيين تضم وزارتي التربية والصحة ونقابة الممرضين ونقابة المستشفيات وكلية الصحة في الجامعة اللبنانية. وكلف إدارته مخاطبة القطاعات المعنية رسميا، وأعطاه مهلة شهر من العمل لإصدار تقرير مفصل عن متطلبات المهنة على مختلف مستوياتها وتأطير هذه المعلومات ضمن الشهادات والتوصيف الوظيفي. ودعا اللجنة إلى وضع نصوص مرنة تسمح لأصحاب هذه المهنة بتطوير أنفسهم ضمن المعايير العلمية والأكاديمية.